الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

041213 041213 13-57322 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تعزيز العمل اللائق: النهوض بالكرامة الإنسانية

في عام ١٩٩٩، رحبت الشعوب بالمبادرة التي أعلنها المدير العام لمنظمة العمل الدولية في تقريره المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والثمانين، حيث صاغ مفهوم ''العمل اللائق''، الذي يتمثل في إتاحة الفرص للرجال والنساء للحصول على عمل مُنتج في ظل ظروف تتسم بالحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية. وربما يعتقد المرء أن كلمة ''العمل''، تلك الكلمة البسيطة، تنطوي أصلا على تلك السمات، غير أن الواقع يستلزم التشديد عليها بإضافة صفة ''اللائق''.

وفي وقت لاحق، تناول المدير العام ذلك المفهوم بمزيد من التفصيل في تقريره المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته التاسعة والثمانين المعقودة في عام ٢٠٠١، ونادى بتنفيذه حيث قال:

> ''الأمر يتعلق بوظيفتك وتوقعاتك المستقبلية؛ ويتعلق بظروف عملك؛ ويتعلق بتحقيق التوازن بين عملك وحياتك الأسرية، وبإلحاق أطفالك بالمدرسة أو تخليصهم من عمالة الأطفال. ويتعلق الأمر أيضا بالمساواة بين الجنسين، والإنصاف في الاعتراف بهما، وتمكين المرأة من الاختيار ومن التحكم في حياتها. ويتعلق بقدراتك الشخصية على المنافسة في السوق، ومواكبة المهارات التكنولوجية الحديثة والتمتع بصحة دائمة. ويتعلق بتطوير مهاراتك في مباشرة الأعمال الحرة، والحصول على نصيب عادل من الثروة التي ساعدت في إيجادها وعدم التَعرّض للتمييز؛ ويتعلق بالمشاركة بالرأي في مكان عملك ومجتمعك المحلي. وفي أقصى الحالات، يتعلق بالانتقال من الكفاف إلى الوجود. ويرى العديد من الناس أن العمل اللائق هو الطريق الرئيسي للخروج من دائرة الفقر. ويرى الكثيرون غيرهم أنه الوسيلة التي تمكنهم من تحقيق تطلعاتهم الشخصية في حياتهم اليومية والتضامن مع الآخرين. والعمل اللائق هو في كل مكان وفي رأي الجميع، خير وسيلة لكفالة الكرامة الإنسانية''.

إلا أن هذا الحلم لم يتحقق بعد لكثير من الناس، لا سيما النساء. ففي كثير من الأحيان، على سبيل المثال، ينظر أرباب العمل إلى رغبة المرأة المشروعة في الإنجاب ورعاية الأسرة باعتبارها نقطة سلبية. ويترددون في السماح لها بالحصول على إجازة الأمومة ففي نيجيريا، حيث تعمل منظمتنا غير الحكومية، وصل الأمر إلى أن بعض الشركات تطلب من الموظفات توقيع تعهد بألا يحملن في الثمانية عشر شهرا الأولى من عملهن. وفي كثير من

الأحيان، تُرفض الطلبات التي تقدمها النساء لشغل الوظائف القيادية اعتقادا بأن المرأة ستحتاج إلى المزيد من الإجازات من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات الأسرية، مثل اصطحاب طفلها المريض إلى المستشفى أو حضور الاجتماعات المدرسية، وبأن المرأة التي تُعيّن في منصب قيادي لن تكون على نفس القدر من الالتزام الذي يبديه الرجل.

ومعظم النساء، لا سيما المتزوجات منهن، رغم رغبتهن في بذل قصارى جهدهن، سواء في منازلهن أو خارجها، يضطررن إلى التعامل مع أرباب عمل غير متفهّمين يرون أنهن لا يؤدين أدوارهن في العمل على الوجه الأكمل.

إن من المهم أن ندرك أن المرأة تسهم إسهاما كبيرا في إيجاد قوة عاملة تتحلى بالمسؤولية في المستقبل عن طريق تنشئة الأطفال، وكفالة استقرار الأسرة وإدارة المترل. فالأسرة لبنة أساسية في بناء المجتمع، وهو ما يعني أنها عندما تعتلّ ولا تلقى الرعاية الواجبة، يعاني المجتمع ذاته. ونظرا إلى أن المرأة تملك القدرة على أداء مهام متعددة في نفس الوقت، فإن بمقدورها العمل في مؤسسة ما ورعاية مترلها في الوقت نفسه. وكي لا تعاني المرأة في أي من هذين الشقين في حياتها، لا بد أن يكون كلّ من رب العمل والأسرة متفهما ويجب على المرأة أن تبدي الالتزام بهذين الشقين كليهما. ولكن مما يؤسف له أن الأعمال المترلية لم تُدرج بعد في الإحصاءات الاقتصادية العالمية ولا تُقيّم نقديا.

وكثيرا ما تجد المرأة صعوبة في الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتها؛ حيث تعمل في وظائف دون مستوى مؤهلاتها ولا تتمكن من تطوير إمكاناتها بالكامل. وكثير من النساء اللاتي حالفهن الحظ في بلوغ مستوى معين من التعليم لم تُتَح لهن فرصة العمل مقابل أجر. وفي بعض الأنحاء، يحصلن على أجر يقل عن أجر نظرائهن من الذكور مقابل أداء الوظيفة نفسها.

والعديد من الشابات اللاتي ينتمين إلى أسر محرومة ماليا ليس بمقدورهن تحمل تكاليف التعليم العالي ويفتقرن إلى الثقة بالنفس والمهارات اللازمة للانضمام إلى قوة العمل والمطالبة بعمل لائق.

ويتولى المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، وهو منظمة غير ربحية أنشئت في نيجيريا في عام ١٩٧٢ بهدف تعزيز النهوض بالمرأة النيجيرية عن طريق تمكينها من خلال التعليم وتوفير مستوى رفيع من العمل والالتزام بالإسهام في التقدم الاجتماعي للبلد، وهي توفر التدريب المهني في خدمات المطاعم وقطاع الضيافة. وقد أنشأنا مدارس متخصصة في الضيافة في ولايات لاغوس وإينوغو وأويو وأوغون. ويصقل هذا التدريب المهارات النظرية والعملية لدى المستفيدات منه، فضلا على الأخلاقيات الرفيعة في العمل والمشاريع الحرة.

وتتلقى المستفيدات أيضا التدريب على اكتساب المهارات في مجال مباشرة الأعمال الحرة كي يتسنى لهن إنشاء مشاريعهن الخاصة، متى رغبن في ذلك، بدلا من البحث عن عمل مأجور.

ومن خلال عملنا، نساعد الفتيات اللاتي ينحدرن من أوساط محرومة، على الالتحاق بالعمل في مؤسسات الضيافة بصفتهن مشرفات وطاهيات وموظفات استقبال وقائمات على الأعمال المترلية وما شابه ذلك. ويساعدهن ذلك على دعم أسرهن ماليا. ويتولى بعضهن مساعدة آبائهن باستخدام أجورهن لتدريب أشقائهن الصغار.

ونوفر كذلك التدريب للنساء اللواتي يملكن مشاريع خدمات المطاعم ويرغبن في تحسين مهاراتهن والارتقاء بأعمالهن التجارية.

أما النساء اللاتي يخترن التفرغ للأعمال المترلية أو اللاتي يقررن أداء تلك الأعمال دون التفرغ لها بشكل كامل ولكن بطريقة احترافية، فيستفدن من دورات التدبير المترلي الاحترافي التي تُقدم في المدارس للتدريب على تطبيق المهارات الإدارية، كالتخطيط والتنظيم والتفويض والتقييم والعمل الجماعي والاتصال، في المؤسسة الأسرية. ويشمل هذا التدريب أيضا جوانب أخرى من قبيل التعليم والصحة الوقائية والتغذية ورعاية كبار السن. وثمة تأكيد دائم على ضرورة تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية.

الخاتمة

نحن نعتقد أن تعزيز كرامة الإنسان وتوفير العمل اللائق للجميع يستلزم اعتراف أرباب العمل بإمكانات المرأة ومعاملتهم لها بإنصاف تام واعتمادهم سياسات تشجع التوازن بين العمل والأسرة. ومن المهم للغاية تقدير إسهام المرأة في تحقيق التكامل بين الأسرة والمجتمع من خلال الأعمال المترلية وأن ينعكس هذا الإسهام في الإحصاءات العالمية. ونتطلع إلى اليوم الذي يشمل فيه الدليل القياسي للتنمية البشرية مؤشرات تقيس الفوائد الاجتماعية المترتّبة على هذا العمل.